

قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١

بربط موازنة الهيئة العامة لتطوير المحال
للسنة المالية ١٩٨٢/٨١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة تطوير المحال للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٢٥١٢٠٠٠ ج (مليونان وخمسمائة وإثنا عشرة ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلي :

أولا: الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٣٦٥٨٠٠٠ ج (ثلاثة ملايين وسبعمائة ثمانية وخمسون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(١) حملة الباب الأول - الأجور مبلغ ٤٥٣٠٠٠ ج

(ب) حملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية مبلغ ٣٢٠٥٠٠٠ ج
حملة الاستخدامات الجارية مستبعدة للتحميل من باب ٣ الاستخدامات الاستثمارية .

ثانيا : الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٢٥١٢٠٠٠ ج (مليونان وخمسمائة وإثنا عشرة ألف جنيه) .

ثالثا : الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٢٥١٢.٠٠٠ ج (مليونان ونعممائة وإثنى عشرة ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(١) جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ١٠٣٠.٠٠٠ ج .

(ب) جملة الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ١٤٨٢.٠٠٠ جنيه قروض من الخزانة العامة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة المناجقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة :

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٣ يونيو سنة ١٩٨١) .

أنور السادات

